[المنصوبات]

حاشية عند قوله: (المنصوبات: ما اشتمل على علم المفعولية).

قال عبد القاهر: " العالم " في قولنا: خلق الله العالم، مصدر، لا مفعول به؛ لأن المفعول به هو الذى كان موجودًا، وأثر الفاعل فيه شيئًا آخر بفعله، والمصدر هو الذى لم يكن موجودًا، بل كان عدمًا محضًا، والفاعل موجده ومخرجه من العدم إلى الوجود بفعله، و " العالم " في قولنا: خلق الله العالم كذلك؛ فكان مصدرًا.

واعترض عليه بأنه لو كان مصدرًا لكان نفس الخلق، ولا يجوز أن يكون، لوجهين:

أحدهما: أنا نعلم العالم مع الشك في كونه مخلوقًا لله تعالى إلى أن نعلم ذلك بدليل منفصل، فالعالم على هذا معلوم، وكونه مخلوقًا لله تعالى غير معلوم؛ لتوقفه على الدليل، والمعلوم مغاير لما ليس بمعلوم؛ فكان الخلق غير العالم.

الثاني: أن الله تعالى يوصف بالخلق فلو كان الخلق العالم لكان الله تعالى موصوفا بالعالم، ولا يجوز ذلك لما يلزم من وصف القديم بالحادث، أو قدم العالم.

[المفعول المطلق]

حاشية: أورد على حد المفعول المطلق النقض بقولهم: كرهت كراهتى، فقيل: "كراهتي" اسم لما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه، وليس مفعولاً مطلقًا، ولكنه مفعول به؛ فقد دخل في الحد ما ليس من المحدود، فلم يكن مانعا.

وجوابه: لا نسلم أنه اسم ما فعله فاعل فعل بل اسم ما فعل به فاعل الفعل، وإذا كان كذلك لم يكن مفعولاً مطلقًا؛ إذ المفعول المطلق: اسم ما فعله الفاعل لا اسم ما فعل به، ولذلك سمى مفعولاً مطلقًا؛ لانطلاق الفعل إليه بغير واسطة حرف.

وأورد النقض أيضًا بمثل: حمدًا وشكرًا، فقيل: لا يصدق عليه الحد؛ فإنه وإن كان اسما لما فعله فاعل فعل، ولكن الفعل غير مذكور، وحينئذ لا يكون الحد جامعا.

وجوابه: أن المراد من الفعل كونه مذكورًا لفظًا أو حكمًا، فهذه وإن لم تكن أفعالها مذكورة لفظا، فهي مذكورة في الحكم، وإنما حذفت لغرض التخفيف؛ لكثرة دورها.